

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بِيوتِهِمْ بِالْتَّلُّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَلَمَ عَادِي  
 وقال آخر، في حذف النون والخفض : الفَارِجُ بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ  
 وقال آخر : وهو «قيس بن الخطيم» في حذف النون والنصب :  
 الحَافِظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وراثِنَا وَكَفُّ

ويرى ابن السراج أن إرادة المتكلم وتحديد له للمقصود هو الذي يحدد ما  
 ينوب عن الفاعل (١) يقول : واعلم : أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من  
 الأزمنة، والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على  
 السعة، وذلك نحو قولك : سير بزيد سير شديد، وضرب من أجل زيد  
 عشرون سوطاً، واختلف به شهران، ومضى به فرسخان. وقد يجوز نصبها  
 على الموضع، وإن لم نعلم المحرور مقام الفاعل «بزيد».

على أن نحذف ما يقوم مقام الفاعل، ونضمه، وذلك المحذوف على  
 ضربين :

إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدرًا استغنى عن ذكره بدلالة  
 الفعل عليه وإما أن يكون مكانًا دل الفعل عليه أيضًا إذا كان الفعل لا يخلو  
 من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقًا من مصدره، نحو  
 قولك : سير بزيد فرسخًا، أضمرت السير، لأن «سير» يدل على السير، فكأنك  
 قلت : سير السير بزيد فرسخًا، ثم حذف السير فلم تحتج إلى ذكره معه.

كما تقول : من كذب كان شرًا له، تريد : كان الكذب شرًا له، ولم  
 تذكر الكذب لأن «كذب» قد دل عليه ونظيره قوله تعالى ﴿ لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ  
 يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ (٢) يعني البخل الذي دل  
 عليه «يبخلون» وأما الذمى يدل عليه الفعل من المكان فإن تضمير في هذه

(١) انظر : الأصول في النحو لابن السراج، ١ : ٧٩ وما يليها.

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٨.